ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Economic Dimension in the Politics of Caliph Ali bin Abi Talib

Prof Dr.Hashem Saeeb Mohammed Al - Jandil
College of Education for Human Sciences, Tikrit University

Dr.Mahmood Dakhel Ali Jawad Al - Qaisi
General Directorate of Salah al-Din Education

* *Corresponding author: E-mail* : Hashim.saab@tu.edu.iq

Keywords:
Caliph Ali
Economic
Crises
Administrative organizations
Collection
Financial institution

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 July 2023
Received in revised form 25 July 2023
Accepted 13 Aug 2023
Final Proofreading 25 Dec 2023
Available online 30 Dec 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The implementation of prudent financial strategies is crucial for maintaining a solid and resilient state in the face of economic challenges. It plays a vital role in strengthening the state's presence and safeguarding individuals and society from the adverse effects of economic crises. Successful economic management helps uphold the state's prestige and position.

Therefore, the economic policy had a significant position within the policy framework of the caliph Ali bin Abi Talib, may peace be upon him. Recognizing its significance in stabilizing the foundations of the state, achieving social and economic equity, and restoring the trust of the citizens after being torn apart by divisions and conflicting desires, he prioritized the task of restructuring the administrative system. This involved careful selection of governors based on moral principles, emphasizing fairness in dealing with the citizens, and returning the state to its previous condition.

In order to understand the policy of Caliph Ali and his effective governance, which successfully maintained the political and economic stability of the state, we want to analyze and learn from this policy for our current benefit.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.12.2.2023.01

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

البعد الاقتصادي في سياسية الخليفة علي بن ابي طالب(رضي الله عنه)

ا.د. هاشم صائب محمد الجنـديل/ كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة تكريت
م.د. محمود دخيل علي القيسي/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الخلاصة:

للسياسة الاقتصادية أهمية كبيرة وأثر فعال في الحفاظ على دولة قوية وثابتة في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها ، وفي تعزيز وجودها ، وكذلك إبعاد الفرد والمجتمع عن تأثير الأزمات الاقتصادية من خلال الإدارة الناجحة في الدولة . المجال الاقتصادي والذي بدوره يعمل على الحفاظ على

هيبة الدولة ومكانتها .

ومن هنا كان للسياسة الاقتصادية مكانها اللائق في سياسة الخليفة علي بن ابي طالب رضي الله عنه . جعلها من أولوياته ، استشعر منه أهميتها في تثبيت أركان الدولة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، واستعادة ثقة الرعايا بعد أن عصفت بهم الانقسامات وتنازعتهم الأهواء ، فعمل على إعادة الهيكلة الجهاز الإداري ، وذلك بالاهتمام باختيار الولاة وفق قاعدة العدل ، والتركيز على العدل في معاملة الرعايا ، وإعادة الدولة إلى سابق عهدها.

إذ نسعى لبيان سياسة الخليفة علي (رضي الله عنه) رضي الله عنه وإدارته الناجحة والتي نتج عنها الحفاظ على مكانة الدولة سياسياً واقتصادياً ، لإيماننا بحاجتنا إلى الاستفادة من تلك السياسة في وقتنا الحاضر.

الكلمات المفتاحية : الخليفة علي، الاقتصادي، الازمات ،التنظيمات الادارية ، الجباية، بيت المال

المقدمة :

الحمد لله حمداً يرضيه والصلاة والسلام على من اجتمعت المحاسن فيه النبي المصطفى محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين ومن سار على هديهم واتبع خطاهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

تُعد السياسة الاقتصادية من المرتكزات الاساسية للدولة ، فقوة الدولة وعظمتها تقاس بقوة اقتصادها ، ومن هذا المنطلق بدأ الخليفة علي بن ابي طالب(رضي الله عنه) إدارته للدولة ، وبدأ يوجه إمكانيات الدولة صوب الاقتصاد .

إن المشكلة التي واجهت الدولة العربية الاسلامية في المدة التي تولى فيها الخليفة علي (رضي الله عنه) الخلافة ، كانت متمثلة بنقص الواردات الناتج عن فقدان مساحات شاسعة من أراضي الدولة العربية الاسلامية ، المتمثلة بأراضي الشام فكان على الخليفة علي (رضي الله عنه) تعويض ذلك النقص لتدارك الازمة المحتملة قبل وقوعها.

كانت تلك السياسة الاقتصادية الاستباقية تُعد سمة بارزة من سمات سياسة الخليفة علي (رضي الله عنه) إدارة الدولة ، في مرحلة من اصعب المراحل التي مرت بها الدولة العربية الاسلامية منذ قيامها ، إذ إن الخليفة علي (رضي الله عنه) تولى الخلافة في مرحلة حرجة كانت تعاني منها الدولة العربية الاسلامية متمثلة بالانقسامات السياسية والصراعات الداخلية.

سعى الخليفة علي (رضي الله عنه) حال تولية الخلافة إلى التصدي للازمة الاقتصادية ، والحفاظ على مجتمع متماسك في ظل اقتصاد قوي تحميه قوة عسكرية ، وسياسة مهابة داخلياً وخارجياً ، وهذا بلا شك يحسب للخليفة علي (رضي الله عنه) وهو يعمل على ترسيخ الدولة والحفاظ على كيانها الاقتصادي والسياسي.

البعد الاقتصادي في سياسية الخليفة علي بن ابي طالب(I)

المبحث الاول : التنظيمات الادارية :

إن الأزمات السياسية والعسكرية التي واجهها الخليفة علي (رضي الله عنه) منذ توليه الخلافة كان المتوقع لها أن تُربك الوضع الاقتصادي ، وبطبيعة الحال فإن الحروب الداخلية تنهك الدولة اقتصادياً ؛ لكن الخليفة علي (رضي الله عنه) استطاع من السيطرة على الوضع الاقتصادي ، وكان ذلك نابع من خبرته في إدارة الدولة الناتج عن صحبته للرسول وهو يتولى إدارة الازمات العامة وخاصة الاقتصادية منها ، ناهيك عن معاصرته للخلفاء الراشدين الثلاثة الذين تولوا الخلافة قبله ، ومواكبته للأحداث والأزمات الاقتصادية التي حلت بالدولة العربية الاسلامية في ظل خلافة من سبقه من الخلفاء الراشدين ؛ غير أن عهد الخليفة علي (رضي الله عنه) اتسم بتداخل الازمات السياسية والعسكرية المتمثلة بمقتل الخليفة عثمان والفتنة ومعركة الجمل وصفين(*) وقتال الخوارج(*)، التي كادت أن تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي العام ؛ لولا التدابير الادارية والاقتصادية التي اتبعها الخليفة علي (رضي الله عنه) ، فالدارس للجانب السياسي والعسكري في عهد الخليفة علي (رضي الله عنه) لابد أن يسلم جدلاً الى التفكير بحجم الأزمة الاقتصادية التي حلت بالدولة نتيجة تلك الاحداث والمعارك ؛ غير أنه عند دراستنا الجانب الاقتصادي والاداري والاجتماعي وقتذاك ، فإذا بنا امام تقدم وتطور كبير في تلك الجوانب ، ووجدنا أنفسنا أمام شخصية فذة تحمل من الحكمة والدراية بالأمور الاقتصادية وخبرة في إدارة الأزمات عمرها خمسة وثلاثون عاماً قضاها وزيراً للرسول وللخلفاء الراشدين الذين تولوا الخلافة قبله .

بدأ الخليفة علي (رضي الله عنه) تنظيماته الادارية بنقل العاصمة من المدينة المنورة الى الكوفة ، ولا يخفى على مثل الخليفة علي (رضي الله عنه) فضل المدينة المنورة وخيرها وبركتها ، ولابد انه لم يفارق ذهنه وهو يتخذ ذلك القرار الصعب ؛ حديث الرسول ﷺ : "**المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون** " (مسلم ، 1955 ، ٩٩٢/2) ؛ لكنه كان يدرك خطورة الموقف ، وكان لابد له أن يضحي من أجل بقاء الدولة ووحدتها ، فعندما بويع بالخلافة أخذ عهدا على نفسه أن يحافظ على وحدة الاسلام وشرائعه ، فكان حازماً في اتخاذ القرارات ، وعلل اختياره للكوفة أن فيها رجال العرب وبيوتاتهم ، وإن الرأي الغالب فيها لأهل الطاعة ، وفيهم أهل سابقة (ابن عمر ، ١٩٩٣ ، ص ١١٩) (الطبري ، 1387 ، 459/4) (ابن الاثير ، ١٩٩٧ ، ٥٦٩/2).

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد كان الخليفة علي (رضي الله عنه) جاداً في الحفاظ على الدولة والمكاسب التي تحققت في السنوات التي خلت ، فشرع الخليفة بأرسال الولاة من قبله الى الولايات الاسلامية ، وكان لا يختار إلا من له سابقة أو يرى صلاحه وفيه أهلية للحكم ، وأوصاهم كيف يختارون عمالهم قائلاً : " **ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختياراً ، ولا تولهم محاباة وأثرة ، فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة ، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في**

الإسلام المقدمة " (ابن حمدون ، ١٤١٧ هـ ، 1/ ٣٢١) (النويري ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٥/6) (المهدي ، ٢٠٠٦ ، ص١١٨)، وبذلك يكون الخليفة علي (رضي الله عنه) عمل على تعزيز مبدأ الشورى ، وتقريب اهل الصلاح والتقوى ؛ ليحقق العدل والمساواة لتجاوز أزمة اقتصادية وشيكة الوقوع ، ووضع الاسس والمعايير التي يجب على ضوئها اختيار الولاة والعمال ، وبين كيف يمكن تجاوز الازمات من خلال اعداد واختيار جهاز اداري يعتمد عليه وتتوفر في الشروط التي حددها الخليفة .

كان الخليفة علي (رضي الله عنه) في مرحلة اعادة ترميم الدولة بعدما كادت الفتن أن تعصف بها ، فبعد أن وضع شروط اختيار العمال ، بدأ بتحديد واجبات الولاة وركز على عماد الدولة واركانها التي يمكن من خلالها تجاوز الازمات ، ففي وصية الخليفة علي (رضي الله عنه) لعامله على مصر عندما أصدر امر توليه الولاية أوجز فيها سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، امره قائلا : " ... **جباية خراجها وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها : أمره بتقوى الله وإيثار طاعته ، واتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسنته التي لا يسعد أحد إلا باتباعها ، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها** " (القلقشندي، 1985، 6/3) ، وبدا جلياً من خلال عهد الخليفة علي (رضي الله عنه) الى ولاته تركيزه على الامور التي تصلح الدولة وتجنبها خطر الازمات ، وهي الاهتمام بالخراج وجهاد العدو واستصلاح الرعية ، والتركيز على عمارة البلاد وتحسين المرتكزات الاساسية لها من خلال الاهتمام بالبنى التحتية المتمثلة بالاقتصاد وتحسين الطرق والمواصلات ، وكل ذلك كان يرتكز حسب فكر الخليفة علي (رضي الله عنه) على قاعدتين مهمتين هما : اتباع ما امر الله ﷻ في كتابه الكريم الذي هو أصل التشريع الاسلامي ، وثانيهما سنة الرسول الكريم محمد المتمثلة في اقواله وافعاله لتكون الضابط الاساسي عملياً وسلوكياً لولاته.

لم يكن الخليفة علي (رضي الله عنه) مهتماً بتحصيل الخراج فقط ؛ ولكنه ركز اهتمامه على أهم فئة اقتصادية واجتماعية متمثلة بالمكلفين بدفع الخراج ، اي الذين يقومون على استصلاح الارض وزراعتها ، وهم الطبقة المنتجة برأيه ، إذ ان اقتصاد الدولة كان يعتمد بشكل كبير على الزراعة بل هو النشاط الاقتصادي الاول ويعد عماد بيت مال المسلمين ، والاهتمام بهذه الشريحة الواسعة من المجتمع لا بد أنه يعود بمردود اقتصادي كبير لبيت المال ، لذلك كان يوصي ولاته بالاهتمام بهم وأن لا يحملونهم ما لا يطيقونه ، وان ينفقوا جزءاً من الخراج على اصلاح المشاكل التي تعاني منها الزراعة ، قائلاً : " **وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ، ولم يستقم أمره إلا قليلا ، فإن شكوا ثقلا أو علة أو انقطاع شرب أو إحالة أرض إعتمرها غرق وأجحف بها عطش ، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم . ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم** " (أبو حمد ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٧) ، يتضح من مما تقدم أن الخليفة عليا كان يتوقع حدوث أزمة اقتصادية إذا لم يتم إدارة الخراج على اساس اصلاح الرعية وعمارة الارض لا على اساس الجباية ، وبالتالي يتمكن الخليفة علي (رضي الله عنه) من اعادة

توازن النظام المالي للدولة ، بشكل يخدم الطرفين أهل الخراج والدولة ، أذ إنه كان يعد الخراج المقوم الاساسي لبيت المال وللمسلمين وكان يقول : " **النّاس كلهم عيال على الخراج وأهله** " (مناهج جامعة المدينة العالمية ، ١٤٣٣ ، ص ١٢٤) ، ويبدو أن اهتمام الخليفة علي (رضي الله عنه) بالخراج نابع من معرفته بأهمية الخراج في قيام الدولة ، وكان يدرك ان الظروف التي تولى بها الخلافة لابد لها أن تسلمه الى ازمة اقتصادية ؛ إذا لم يوجه عنايته إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي بموازاة اهتمامه بالجانب العسكري.

سعى الخليفة علي (رضي الله عنه) الى تعزيز التنمية الاقتصادية لمواجهة الأزمة المحتملة ، وقد سار في خطين متوازيين من اجل تحقيق ذلك اولهما : الاهتمام بالقوة العسكرية، إذ إن انتعاش اقتصاد اي دولة يعتمد على مدى استقرار الامن فيها ، وتحقيق ذلك يكون من خلال القوة العسكرية ، فالسياسة المالية للدولة الاسلامية توجب الانفاق على الجيش ، وهذا ما دأبت عليه الدولة العربية الاسلامية منذ تأسيسها على يد الرسول ، فقد وضع الرسول الزكاة عن الخيل والرقيق دعماً للمؤسسة العسكرية ، قال الرسول : " **قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق ، وليس فيما دون مائتين زكاة** " (ابن حنبل ، ٢٠٠١ ، ٢٤١/2) ، وبدا ذلك الاهتمام جلياً في خلافة عمر بن الخطاب عندما انشأ الديوان وفرض الاعطيات (ابن سعد ، 1968 ، ٢٥٩/3) (البلاذري ، ١٩٨٨ ، ص 440) ، لذلك اهتم الخليفة علي بالمؤسسة العسكرية لأهميتها في فرض الامن والاستقرار ، وكان احوج ما يكون الى ذلك بسب الفتن التي حلت بالدولة العربية الاسلامية ، واهتم الخليفة علي بالجنود وعدهم حصن الدولة وسورها المنيع وقال فيهم : " **الجنود حصون الرعية وزين الولاة وعز الدين وسبل الأمن** " (أبو حمد ، ٢٠١٥ ، ص ٦١) ، ولا شك في ان الخليفة عليا تابع الاهتمام بكل تفاصيل المؤسسة العسكرية بنفسه ، وليس أدل على ذلك من اهتمامه بالجنود وعدهم عزاً للدين في جهادهم ، وطريقاً لتحقيق الامن للدولة العربية الاسلامية والذي بدوره يؤدي الى انتعاش الحياة الاقتصادية ، وثانيهما : الحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز هيبة الدولة في الداخل ، وقد سعى الى ذلك منذ بداية توليه الخلافة ، فلا تستقيم الدول في ظل التنازع والتناحر الداخلي ، فعمد على مواجهة الفتن ، واتخذ قراره بحرب الخوارج (البلاذري ، ١٩٩٦ ، ٣٥٩ /٢) ؛ حينما شعر انهم يهددون الامن الداخلي للدولة ويهددون هيبتها وهذا بلا شك يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية ، فكان خيار المواجهة العسكرية انما هو حفاظاً على المكتسبات التي تحققت في السنوات السابقة ، وتفادياً لأزمة اقتصادية ربما تثقل كاهل الدولة لسنوات إذا لم يتم تفاديها قبل وقوعها .

المبحث الثاني : اجراءات مواجهة الازمة الاقتصادية :

لمواجهة الأزمة الاقتصادية المحتملة سعى الخليفة علي (رضي الله عنه) إلى تحسين مستوى الإنتاج الزراعي وزيادة انتاجية الأرض ؛ لتعويض النقص المحتمل من خسارة الدولة العربية الاسلامية لأراضي شاسعة كانت تابعة للدولة العربية الاسلامية ، كانت رافداً مهما من روافد بيت المال إذ إن تلك الاراضي كانت تدر على بيت مال الخلافة خراجاً وفيراً ، ويفقدها لابد أن يتأثر بيت المال وتلك الاراضي متمثلة

بأراضي الشام (ابن خياط ، ١٣٩٧هـ ، ص ١٩٢) ، وعلى المستوى الإجرائي كان الخليفة علي (رضي الله عنه) يدعو صاحب الارض إلى استثمارها بنفسه ، او بغيره ؛ على أن لا تبقى خراباً ، فأن عطلها حتى خربت ، عدها الخليفة من ضمن اراضي الموات ، وبذلك فقد أجاز لأي شخص في دولة الاسلام أن يستغلها ، وليس أدل على ذلك من الرجل الذي اتى إلى الخليفة علي (رضي الله عنه) يخبره إنه وجد أرضاً مواتاً قد عجز عنها أهلها ، فكرى أنهارها وزرعها ، فقال له الخليفة علي (رضي الله عنه) : " **كل هنيئا وأنت مصلح غير مفسد ، معمر غير مخرب** " (يحيى بن آدم ، 1384 هـ ، ص ٥٩) (ابن رجب ، 1985 ، ص 77) ، وقد اتبع الخليفة علي (رضي الله عنه) سياسة الرسول في أحياء الأراضي الموات لحاجة الدولة اليها وقتذاك ، وكان الرسول يجيز إعطاء الأرض الموات لمن يحيها ، قال الرسولﷺ : " **من أحيا أرضاً ميتة فهي له** " (ابن حنبل ، ٢٠٠١ ، ٣٣/٨) ، وكان ذلك ضمن سياسة الخليفة علي (رضي الله عنه) في توسع الاراضي الزراعية . أما اجراءات الخليفة علي (رضي الله عنه) فيما يخص زيادة الانتاج ، فقد أجاز الخليفة علي (رضي الله عنه) نظام المزارعة(*) وكان الناس وقتذاك لا يعملون بها ، فقد جاء رجلاً الى الخليفة علي (رضي الله عنه) فوشي برجل واخبر الخليفة أنه أخذ أرضاً مزارعة فقال الرجل : " **أخذتها بالنصف أكرى أنهارها ، وأصلحها ، وأعمرها . فقال . على : لا بأس به** " (عبدالرزاق ، ١٩٨٣ ، ٩٩/8) (السيوطي ، ٢٠٠٥ ، ١٨٤/18) ، ولا شك أن الخليفة علي (رضي الله عنه) كان يعرف وجه الخلاف في نظام المزارعة ، ورغم ذلك يبدو انه اجازها وفق شروطها (ابن قدامة المقدسي ، ١٩٩٤ ، ١٦٧ / ٢-١٦٨) (الزحيلي ، د.ت ، 4691 / 6-٤٦٩٢) ؛ بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة وقتذاك ، ولا بد أن مصلحة الأمة تتطلب ذلك ، وكان الخليفة علي (رضي الله عنه) من الفقهاء الذين يجيزون المزارعة ، وتابعه بذلك عدد من الصحابة والفقهاء ، فالمزارعة هنا كانت بقصد التنمية وزيادة الانتاج (ابن قدامة ، ١٩٩٧ ، 151/7) .

ورغم الظروف التي كانت تمر بها الدولة العربية الاسلامية ؛ إلا أن الخليفة عليا عمل على تخفيض الضريبة التي تؤخذ عن الارض المتمثلة بالخراج ، فكان ذلك الاجراء عاملاً مهماً من عوامل التنمية التي ساعدت على التصدي للأزمة الاقتصادية قبل وقوعها ، يقول الخليفة علي (رضي الله عنه) : " **ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم ، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك ...** " (الهاشمي ، د.ت ، ١٧٢/1) ، ويتضح من ذلك أن الخليفة علي (رضي الله عنه) وهو يدير أزمة اقتصادية محتملة ، قد صاغ خبراته على شكل قاعدة مهمة في الاقتصاد وهي أن الادخار يؤدي الاستثمار ، فتخفيف الأعباء عن القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة دخل العاملين في ذلك القطاع ، وبالتالي فانهم يستخدمونه في تحسين أراضيهم ، ويعملون على تمويل الاستثمارات التي تلزمه ، وينعكس ذلك بلا شك في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة ، وزيادة الموارد التي يملكها المجتمع ، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة واردات بيت المال ، وبذلك يكون الخليفة علي (رضي الله عنه) سعى إلى التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في آن واحد من خلال التركيز على تكوين الانسان (محي الدين ،

د.ت ، ص ٢٤) ، (إبراهيم ، ١٩٩٧ م ، ص 74) ، ويتبين من ذلك أن الخليفة عليا عد خراب القطاع الزراعي أنما يكون من إعواز اهله وتحميلهم أعباء لا يطيقونها ، وقد جاءت النظريات الاقتصادية المعاصرة بما يؤكد نجاح الاجراءات التي اتبعها الخليفة علي (رضي الله عنه) في مواجهة الأزمة الاقتصادية المحتملة وقتذاك ، فالاقتصاد المعاصر أوصى بتخفيف الاعباء عن المزارعين وإعفائهم من الضريبة كوسيلة لتطوير القطاع الزراعي ، لمواجهة الأزمات الاقتصادية (النجفي ، ١٩٩٠ ، ص160-161) .

واستكمالا لمواجهة الأزمة الاقتصادية المحتملة ، ومن السياسات الاقتصادية التي اتبعها الخليفة على في تنمية اقتصاد الدولة اهتمامه بقطاع التجارة ، بوصفه المورد الثاني من موارد بيت المال ، فقد أولى الخليفة اهتمامه بالتجارة والتجار ، لما لهذه الشريحة من اهمية كبيرة ، فخراب قطاع التجارة واهماله من قبل الدولة انما ينذر بمجاعة تُهدد كيان الدولة ، فأمر الخليفة ولاته بالاهتمام بالتجارة وتعهد التجار قائلاً : " **ثم استوص بالتُجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيرا : المقيم منهم ، والمضطرب بماله والمترفق ببدنه ، فإنهم مواد المنافع ، وأسباب المرافق ، وجلابها من المباعد والمطارح ، في برك وبحرك ، وسهلك وجبلك ، وحيث لا يلتئم الناس إلى مواضعها ، ولا يجترئون عليها ، فإنهم سلم لا تخاف بائقته ، وصلح لا تخشى غائلته ، وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك** " (الافغاني ، د.ت ، ص ٣٢) ، ولابد أن الخليفة عليا يريد من ذلك تسهيل مهمة التجار ؛ ليقوموا بدورهم على أتم وجه ، ويجب أن لا تكون المكوس(*) ثقيلة عليهم فتأتي على ارباحهم كلها ، التي قد تؤدي بدورها الى رفع الاسعار الذي ينذر ببداية ازمة اقتصادية ، أو ربما يثنيهم عن عملهم ، وكذلك أمر ولاته بتامين تجارتهم كل حسب حدود ولايته ، ولا شك أن تعبيد الطرق وتأمينها واصلاح القناطر إنما يدخل ضمن وصية الخليفة بهم .

ومثلما اهتم الخليفة علي(رضي الله عنه) في شريحة التجار واوصى بحسن معاملتهم وتخفيف أعباء المكوس عنهم ، بالمقابل فقد اوصى ولاته بمراقبتهم حتى لا ينحرفوا عن المبادئ الاساسية للشريعة الاسلامية ، فمثلما لهم حقوق عليهم واجبات ، فالدولة لها دستور لا ينبغي تجاوزه ، والتجارة لها احكام تخصها سواء كانت تلك الاحكام تخص من يتولى عملية التجارة ، او التجارة ذاتها ، وهذه الاحكام قائمة منذ تأسيس الدولة على يد الرسول الكريم محمد ، لذا فان الامر له ضوابط ، خشية أن يرتكب أولئك التجار عملاً يضر بالناس ، فقال الخليفة علي (رضي الله عنه) : " **أن في كثير منهم ضيقا فاحشاً وشحا قبيحاً واحتكاراً للمنافع وتحكما في البياعات ، وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة ، فامنع من الاحتكار** " (ابن حمدون ، ٣٢٣/1) (النويري ، ٢٧/6) (الافغاني ، ص ٣٢) ، وتبين من ذلك أن الخليفة عمل على تفعيل الدور الرقابي على قطاع التجارة ، وهذا من شأنه أن يعمل على التصدي للأزمات قبل وقوعها ، وله عظيم الأثر في الحفاظ على نظام اقتصادي مستقر ، وهذا ما سعى إليه الخليفة علي (رضي الله عنه) في وقت مبكر من توليه الخلافة ؛ لعلاقته المباشرة بحياة الناس .

ولم يقف الأمر عند الولاة فقد كان الخليفة يباشر السوق بنفسه ويتفقد الاسعار وينهى عن غش الناس ، وتجول ذات مرة في السوق حتى اتى سوق السمك فقال : " **لا يباع في سوقنا سمك طاف**(*) " (ابن عساكر ، ١٩٩٥ ، 486/42) (ابن كثير ، د.ت ، 4/8) (الكاندهلوي ، ١٩٩٩ ، 345/3) .

وسياسة الخليفة علي (رضي الله عنه) هذه لابد أنها في النهاية عملت على تحسين الوضع الاقتصادي وتشجع التجارة الداخلية والخارجية للدولة ، مما أدى إلى تحقيق النماء الاقتصادي الذي يئد الأزمة الاقتصادية قبل ولادتها ، وبذلك استطاع الخليفة في مدة حكمه القصيرة أن يكون سفينة النجاة للدولة العربية الاسلامية ، رغم ما كانت تعانيه من اضطرابات سياسية كان يعول اعداؤها على نهايتها ، فإذا بها دولة مهابة الجانب تضافرت عوامل عدة تبناها الخليفة في سبيل بقائها .

أن هذه السياسة الاقتصادية في إدارة أزمة محتملة ووشيكة الوقوع ، بلا ادنى شك فإنها تحسب للخليفة علي (رضي الله عنه) ، فنحن نتحدث عن أزمة كان من الممكن أن تفتك باقتصاد الدولة ، وكل الدلائل تشير الى وقوعها المحتمل ؛ غير أن الخليفة عليا تمكن من التصدي لها قبل وقوعها من خلال سلسة من الاجراءات ، باشر الخليفة كثيراً من تفاصيلها بنفسه ، وهذه أول مرة تدار أزمة قبل وقوعها في تاريخ الدولة العربية الاسلامية منذ تأسيسها . وخلاصة القول فقد تبين مما تقدم إن إدارة الازمات الاقتصادية في الدولة العربية الاسلامية كانت تقوم على مستوى عال من الدقة ، وباحترافية تفوق قدرة الاقتصاديات المعاصرة على إدارة مثل هكذا أزمات جلها أزمات مركبة وتحتاج إلى مهارة عالية لمواجهتها ، فكانت إدارة الأزمات الاقتصادية منذ تأسيس الدولة العربية الاسلامية وإلى نهاية العصر الراشدي ، إدارة متميزة ، وتاريخ حافل بمعالجة الأزمات الاقتصادية مهما كانت الاسباب التي تقف وراءها ، وهذا ما يفسر لنا قوة الاقتصاد الاسلامي في العصور الاسلامية الأولى ، ونستنتج من ذلك أن الذي ينقصنا في إدارة الأزمات الاقتصادية ؛ هي القيادة الفذة القادرة على إدارة كل القطعات بشكل متداخل ، وليس التركيز على جانب واحد وتسخير امكانيات جميع القطعات لخدمة ذلك الجانب مما يعزز الأزمة .

الخاتمة :

توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات المبنية على تقصي الحوادث والبحث العلمي متمثلة بما:

- البعد الاقتصادي المتقدم يعد من سمات السياسة الاقتصادية للخليفة علي بن ابي طالب(رضي الله عنه) .
- التركيز على جانب الصلاح والاهلية في اختيار الولاة ، والابتعاد عن الأثرة والمحاباة .
- توقع حدوث الأزمة قبل وقوعها والعمل على معالجة اسبابها .
- لم يستخدم الامام علي (رضي الله عنه) اسلوب إدارة الأزمة بالأزمة ، وانما كان يعمد إلى معالجة الأزمة ذاتها بعد تقصي اسبابها .

- الاهتمام بالنشاط الزراعي واستصلاح الأرضي لتوسيع رقعة الاراضي الصالحة للزراعة .
- الاهتمام بالتجارة لتكون المورد الثاني لبيت المال ، سعياً منه لتعزيز مبدأ الاقتصاد الثنائي ، ولتنوع موارد بيت المال .
- عدم استخدام النظام الضربي كوسيلة في معالجة الأزمات الاقتصادية ؛ لإدراكه أن الضريبة تضر بفئة معينة ، وربما تأتي بنتائج عكسية .
- سعى الخليفة علي (رضي الله عنه) الى تنوع موارد بيت المال من خلال الاهتمام بالتجارة وشريحة التجار .
- تعويض النقص الحاصل في مساحة الاراضي الزراعية التي فقدت ، من خلال التركيز على عدم تبوير الأراضي ، والعمل استصلاح اراضي جديدة ، والسماح بتفعيل نظام المزارعة .
- حث الولاة على كري الانهار وبناء القناطر الذي يخدم العملية الاقتصادية بشكل كبير.

الهوامش

(*) وقعة حدثت بين الامام علي وبين جيش الشام بقيادة معاوية ، وذلك سنة سبع وثلاثين من الهجرة ، وبعد حرب سجال انتهت المعركة بالتحكيم . (ابن الجوزي ، ١٩٩٢ ، 5/ ١١٧-١٢١).

(*) الخوارج : فرقة إسلامية خرجت على الامام علي بن أبي طالب بعد معركة صفين سنة 37 هـ ؛ لرفضهم التحكيم بعد أن عرضوه عليه ، وقالوا : لا حكم الا الله ، وكفروا الامام علي وكفروا بعض الصحابة ، وافترقوا الى عشرين فرقة منهم المحكمة الأولى والأزارقة والنجدات والاباضية ، والبيهسية والصفرية وغيرهم . (البغدادي ، 1977 ، ص54-57) ؛ الشهرستاني ، د.ت ، ص 115) .

(*) المزارعة : هي دفع الارض الى من يزرعها ويعمل عليها ، والزرع بينهما ، وقد تكون بالنصف او الثلث او الربع ، وفيها شروط . (ابو يوسف ، د.ت ، ص ١٠٣) (السرخسي ، ١٩٩٣ ، ٢٣/٩).

(*) وهي ضريبة تؤخذ من أموال التجار المسلمين واهل الذمة واهل الحرب . (قدامة بن جعفر ، ص٢٤١)

(*) السمك الذي يطفو وقد مات في جوف البحر ولا يعرف سبب موته ، وقد كره الامام علي (رضي الله عنه) اكله . (ابن عبد البر ، ٢٥٧/10).

References Abd

al - Razzaq , Abu Bakr Abd al - Razzaq bin Hammam al - San'ani (d . 211 AH) . the author . edited by : Habib al - Rahman al - Azami . 2nd edition , distributed by the Islamic Office . (Beirut - 1983 AD) . hadith number : 14471 .

Abu Hamad , Reda Sahib , Imam Ali bin Abi Talib , may God be pleased with him . and his policy of tax to address housing and construction , Al - Ghari_Jouunal of Economic and Administrative Sciences . p . 34. (2015 AD) , retrieved from http : // search mandumah.Com . /Record/.707907 .

Abu Hamad , Redha Sahib , Imam Ali bin Abi Talib , may God be pleased with him . and his policy of tax to address housing and reconstruction . Al - Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences . p . 34. (2015 AD) .

Abu Yusuf . Yaqoub bin Ibrahim bin Habib bin Saad bin Habta Al - Ansari (d . 182 AH) , Al - Kharaj , edited by : Taha Abdul Raouf Saad and Saad Hassan Muhammad , Al - Azhari Heritage Library , (D.M.-D.T.) .

Ahmad Ibn Hanbal . Musnad Ahmad . 4/119 ; Al - Sarkhasi . Al - Mabsoot . 23/9 ; Ibn Qudamah . Al - Mughni , edited by : Abdullah bin Abdul Mohsen Turki and Abdul . I .Fattah Al - Helu , 2nd edition . World of Books for Printing and Publishing . (Riyadh - 1997 AD).

Al - Afghani , Saeed bin Muhammad bin Ahmed , Arab Markets in Pre - Islam and Islam . Dar Al - Kutub . (D.M.-D.T.) .

Al - Baghdadi , Abd al - Qahir bin Tahir bin Muhammad bin Abdullah al - Baghdadi al - Tamimi . Abu Mansour (d . 429 AH) . The Difference between the Sects and the Bayan of the Surviving Firqa , 2nd edition . New Horizons House . (Beirut - 1977 AD) .

Al - Baladhuri , Al - Baladhuri , Ahmed bin Yahya bin Jaber bin Daoud (d . 279 AH) . Futouh Al - Buldan , Al - Hilal House and Library . (Beirut - 1988 AD) .

Al - Baladhuri . Genealogies of Ashraf . edited by : Suhail Zakkar and Riad Al - Zirikli . Dar Al - Fikr . (Beirut- 1996 AD) .

Al - Hashemi . Ahmed bin Ibrahim bin Mustafa (d . 1362 AH) .Jewels of Literature in the Literature and Creation of the Arabic Language , investigation : a committee of university scholars , Al - Ma'arif Foundation . (Beirut - d.t.) .

Al - Kandahlawi . Muhammad Yusuf bin Muhammad Elias . The Life of the Companions . edited by : Bashar Awad , Al - Resala Foundation . (Beirut - 1999 AD) .

Al - Madinah International University Curricula . Sharia Politics . Al - Madinah International University . (d . 1433 AH) .

Al - Mahdi . Hussein bin Muhammad . Shura in Islamic Sharia . Dar Al - Kutub . (d. 2006 AD) .

Al - Najafi , Salem and Ismail Obaid Hammadi , Agricultural Economics , Ministry of Higher Education . (Mosul - 1990 AD) .

Al - Nuwairi . Ahmed bin Abdul - Wahhab bin Muhammad bin Abdul - Daim Al Qurashi . Shihab Al - Din (d . 733 AH) . Nihayat Al - Arb fi Arts Al - Literature , National Library and Archives House . (Cairo - 1423 AH) .

Al - Qalqashandi , Ahmed bin Ali bin Ahmed Al - Fazari Al - Qahri (d . 821 AH) . The Feats of Honor in the Landmarks of the Caliphate . edited by : Abdul Sattar Ahmed Farraj . 2nd edition . Kuwait Government Press . (Kuwait - 1985 AD) .

Al - Sarkhasi . Muhammad bin Ahmed bin Abi Sahl Shams Al - A'imam (d . 483 AH) , Al - Mabsut , Dar Al - Ma'rifa , (Beirut - 1993 AD) .

Al - Shahrastani . Abu Al - Fath Muhammad bin Abdul Karim bin Abi Bakr Ahmad (d . 548 AH / 1154 AD) . Al - Milal wal - Nihal . Al - Halabi Foundation . (d.d.-d.d.) .

Al - Suyuti . Al - Jami ' Al - Kabir , edited by : Mukhtar Ibrahim Al - Haij and others . 2nd edition . Al - Azhar Al - Sharif Press . (Cairo 2005 AD) .

Al - Tabari . Abu Jaafar Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Kathir (d . 310 AH) . The History of the Messengers and Kings and the Link to the History of Al - Tabari . 2nd edition . Dar Al - Turath , (Beirut - 1387 AH) .

Al - Zuhayli . Wahba bin Mustafa , Islamic jurisprudence and its evidence , 4th edition . Dar Al - Fikr , (Damascus - ed .) .

Ibn al - Atheer . Abu al - Hasan Ali bin Abi al - Karam Muhammad al - Shaybani al Jazari . (d . 630 AH) , al - Kamil fi al - Tarikh . edited by : Omar Abd al - Salam Tadmuri . Dar al - Kitab al - Arabi . (Beirut - 1997 AD) .

Ibn al - Jawzi . Jamal al - Din Abu al - Faraj Abd al - Rahman (d . 597 AH) , al - Muntazim fi Tarikh al - Kings wa al - Nations , edited by : Muhammad Abd al - Qadir Atta and Mustafa Abd al - Qadir , Dar al - Kutub al - Ilmiyyah . (Beirut - 1992 AD) .

Ibn Asakir . Abu al - Qasim Ali bin al - Hasan bin Hibatullah (d . 571 AH) . History of Damascus , edited by : Amr bin Gharamah , Dar al - Fikr for Printing and Publishing . (d . 1995 AD) .

Ibn Hamdoun . Hamad bin Al - Hassan bin Muhammad bin Ali . Abu Al - Ma'ali . Bahaa Al - Din Al - Baghdadi (d . 562 AH) . Al - Tathkira Al - Hamduniyya , Dar Sader . (Beirut 1417 AH) .

Ibn Hanbal , Imam Ahmad ibn Hanbal (d . 241 AH) . Musnad of Imam Ahmad . edited by : Shuaib Al - Arnaut and others . Al - Risala Foundation . (d . - 2001 AD) Hadith No. 914 .

Ibn Kathir , Abu Al - Fida Ismail bin Omar bin Kathir Al - Qurashi (d . 774 AH) . The Beginning and the End . Al - Saada Press . (Cairo - d.d.) .

Ibn Khayat , Abu Amr Khalifa bin Khayat bin Khalifa Al - Shaybani Al - Basri (d . 240 AH) , History of Khalifa bin Khayyat , edited by : Akram Dhia Al - Omari . 2nd edition . Dar Al - Qalam . (Damascus - 1397 AH) .

Ibn Omar . Saif Al - Asadi Al - Tamimi (d . 200 AH) . Sedition and the Battle of the Camel , edited by : Ahmed Ratib Armoush . 7th edition . Dar Al - Nafais . (d . - 1993 AD) .

Ibn Qudamah al - Maqdisi . Abu Muhammad Muwaffaq al - Din Abdullah bin Ahmad bin Muhammad bin Qudamah al - Maqdisi , then al - Dimashqi al - Hanbali , (d . 620 AH) . al - Kafi fi the jurisprudence of Imam Ahmad . Dar al - Kutub al - Ilmiyyah . (Beirut 1994 AD) .

Ibn Rajab . Abu Al - Faraj Abdul Rahman bin Ahmed Al - Hanbali (d . 795 AH) . Extraction of the Rulings of Tax , Dar Al - Kutub Al - Ilmiyya . (Beirut - 1985) .

Ibn Saad , Abu Abdullah Muhammad bin Saad bin Muni ' al - Hashemi in loyalty . Al - Basri . Al - Baghdadi , (d . 230 AH) . Al - Tabaqat Al - Kubra , edited by : Ihsan Abbas . Dar Sader (Beirut - 1968 AD) .

Ibrahim , Ahmed Asaad Mahmoud and others . Economic Policy in the Caliphate of Imam Ali bin Abi Talib . Master's Thesis . Yarmouk University , Irbid . 1997 AD .. Retrieved from http : // search mandumah.Com . / Record / 567096 . Mohieddin . Nazih . The Economic Policy of Imam Ali . Al - Fikr Network . (D.M. D.T.) .

Muslim , Abu Al - Hussein Muslim bin Al - Hajjaj Al - Qushayri Al - Naysaburi (d . 261 AH) , Sahih Muslim , edited by : Muhammad Fouad Abdel - Baqi , Issa Al - Babi Al Halabi Press , (Cairo - 1955 AD) , Hadith No. , 1363 .

Yahya bin Adam , Abu Zakaria Yahya bin Adam bin Suleiman Al - Qurashi , Al Kufi (d . 203 AH) , Al - Kharaj , 2nd edition , Salafi Press and its Library , (d . 1384 AH).